

الإفناق الحكومي دون المستوى لدعم الاقتصاد الوطني

«الوطني» 14.7 مليار دينار فائض ميزانية

الكويت خلال سبعة أشهر



و هناك جهتان حكوميتان - هما وزارة المالية العامة «إدارة الحسابات العامة» ووزارة الدفاع - اللتان ساهمتا بأكثر من نصف هذا الانخفاض في الإنفاق الإجمالي. ولكن نظراً لكون جزء من هذه المصروفات يمثل تحويلات ما بين المؤسسات الحكومية، فهي من غير المحتمل أن تكون قد أثرت بشكل كبير على الاقتصاد المحلي.

وزاد: وبلغت المصروفات الجارية 3.8 مليارات دينار، منخفضة بمقدار 1.7 مليار دينار عن عام مضي. ويعزى هذا الانخفاض في الأغلب إلى شريحة التحويلات للمالية، إذ انخفضت التحويلات لتغطية

المدة خلال هذه الفترة، إلا أن ذلك لا يفسر كل التسارع الذي شهدته، من ناحية أخرى، انخفضت الإيرادات غير النفطية على خلفية انخفاض الإيرادات والرسوم المختلفة، وهو ما يتعلق على الأرجح بدفع تعويضات الأمم المتحدة.

وأكمل وفي المقابل، وبعد انقضاء أكثر من نصف السنة المالية، فقد تم إنفاق 20 في المئة فقط حتى الآن من إجمالي المصروفات المعتمدة في الميزانية، وبلغت المصروفات الحكومية الإجمالية 4.2 مليارات دينار في فترة السبعة أشهر، مقارنة مع 6.1 مليارات دينار في الفترة نفسها من السنة الماضية.



قال بنك الكويت الوطني في الموجز الاقتصادي الصادر أمس والذي تناول فيه المالية العامة في البلاد، أن البيانات المالية العامة للدولة الصادرة حديثاً أظهرت أن الإنفاق الحكومي مازال دون المستوى المأمول مع دخولنا النصف الثاني من السنة المالية 2012/2013. ورغم أن أن ذلك يمكن عزوه - في جزء منه - إلى أمور تتعلق بالتأخير في الإشعار عن البيانات، إلا أن الاتفاق يبقى منخفضاً مقارنة مع مستواه في السنوات السابقة، وعند هذا المستوى من الإنفاق، تستمر الميزانية في تحقيق نمو هائل في الفائض مع ارتفاع الإيرادات النفطية.

ومضى: وبلغ فائض الميزانية للأشهر السبعة الأولى من السنة المالية «أبريل إلى أكتوبر» 14.7 مليار دينار قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، مرتفعاً بذلك من 12.6 مليار دينار في نهاية الشهر الماضي. ويعادل هذا الفائض ما يساويه 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012. وعلى الرغم من أن الدلائل تشير إلى تحقيق المزيد من الفوائض في الأشهر الخمسة المتبقية من العام، إلا أن الفائض النهائي لموازنة السنة المالية 2012/2013 قد يقل عند نحو 12.0 مليار دينار مع تسارع وتيرة الإنفاق المسجل كعادته في الجزء الأخير من العام. وتابع: وارتفعت الإيرادات الإجمالية للأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية حتى أكتوبر إلى 18.9 مليار دينار، مدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية بواقع 17 في المئة مقارنة مع الفترة من السنة الماضية. وقد وجدت إيرادات النفط دعماً من ارتفاع أسعار خام التصدير الكويتي بواقع 3 في المئة، وارتفاع إنتاج النفط بواقع 7 في

العجز الإكثاري في صندوق التأمينات الاجتماعية بقيمة 0.8 مليار دينار مقارنة مع السنة الماضية. كما تباطأ الإنفاق على الرواتب والأجور، إلا أنه في ضوء ارتفاع مستويات التوظيف والأجور، فإن ذلك من المرجح أن يعكس التأخير الروتيني في تسجيل البيانات أكثر منه حصول أي تغيير جوهري.

وواصل: وبلغ المصروفات الراسمالية 0.4 مليار دينار في الأشهر السبعة الأولى، أي بانخفاض بلغ 0.6 مليار دينار عن السنة الماضية. وقد نتج معظم هذا الانخفاض عن تراجع الإنفاق الاستثماري من قبل وزارة الكهرباء والماء. ويمكن أن يكون هذا النوع من الإنفاق متقلبا ويعتمد على دورة انتهاء المشروع. في الوقت نفسه، ارتفعت نسبة المصروفات الراسمالية إلى 16 في المئة من إجمالي مصروفات الميزانية، مقارنة مع 13 في المئة في نهاية الشهر الماضي. إلا أن هذه النسبة ما زالت ضعيفة نسبياً مع المتوسط التاريخي للسنوات الماضية الخمس والبالغ 25 في المئة خلال فترة السبعة أشهر.

وختم: وفي تقديرنا، بلغت المصروفات المحفزة للطلب، والتي لا تشمل بعض التحويلات والبنود الأخرى التي لها أثر محدود على النشاط الاقتصادي، 2.7 مليار دينار خلال هذه الفترة، مراجعة بمقدار 1.1 مليار دينار عن الفترة نفسها في السنة الماضية.

وأخيراً، تشير هذه البيانات إلى أن الإنفاق الحكومي مازال دون المستوى المأمول لتقديم الدعم اللازم للاقتصاد، في حين تستمر فوائض الميزانية في التراكم. ومع ذلك، فمن المأمول أن تتسارع وتيرة الإنفاق المعلن عنه في الأشهر المقبلة مع قيام الحكومة بدفع عجلة تنفيذ خطة التنمية.

تمنح العملاء فرصة الفوز بـ «ميني أي باد» يومياً

«بيتك»: حملة ترويجية جديدة

لعملاء البطاقات لمدة 100 يوم



سالم الدوسري

الدفع داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال استخدام بطاقات الصرف الألي خارج الكويت فقط، والدخول في السحب، وكلما تضاعف مبلغ الإنفاق زادت فرص التفاعل لدخول السحب الإلكتروني الذي سيجري أسبوعياً.

وأضاف: تأتي الحملة الجديدة استمرازا للعروض المميزة التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المصرفية المتنوعة كمكافأة لهم. وأيضاً حرصاً على خلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائماً قيمة مضافة لعملائها، بما يساهم في رضا العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلاً عن تعزيز تواجدهم في هذا القطاع المهم.

كما ترسخ مبادئ وأهداف «بيتك» في تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمين البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بدلاً عن النقود نقادياً للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشياً

بجدا بيت التمويل الكويتي «بيتك» اعتباراً من اليوم حملة ترويجية جديدة لتشجيع العملاء على استخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات السحب الألي بأنواعها وبطاقات السحب الألي في مشترياتهم بعنوان «أربح كل يوم جهاز ميني أي باد لمدة 100 يوم مع بطاقات بيتك». تعزيزاً للقيمة المضافة للبطاقات وخدمة لحركة السوق بما في ذلك تنشيط المبيعات وتسهيل عمليات الشراء، وتتضمن الحملة جوائز يومية عند استخدام بطاقات بيتك الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق لسداد قيمة المشتريات داخل وخارج الكويت.

وقال مدير إدارة البطاقات المصرفية بالوكالة سالم الدوسري إن الحملة التي تستمر لمدة 100 يوم حتى 12 أبريل المقبل، تتيح حصول كل مستخدم لبطاقات بيتك على فرصة واحدة لدخول السحب الذي يقدم فرصة ربح جائزة يومية قيمة عبارة عن جهاز «ميني أي باد» مقابل كل 10 دقائق للشراء فقط باستخدام بطاقات الائتمان ومسبقة

بنك الكويت الدولي استضاف طلبة

مدرسة سعيد بن العاص

استضاف بنك الكويت الدولي طلبة مدرسة سعيد بن العاص - للبنين، في زيارة ميدانية للمبنى الرئيسي للبنك، وذلك ضمن برنامج البنك الاجتماعي الذي يتضمن التواصل مع مختلف مؤسسات المجتمع.

وقد رافق مؤلفو العلاقات العامة في «الدولي» الطلبة في جولة تعريفية إلى إدارات وأقسام البنك للإطلاع والتعرف عن كثب على طبيعة عمل هذه الإدارات.

وتعرف الطلبة من خلال هذه الزيارة على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، والفرق بينه وبين طبيعة العمل في البنوك التقليدية، بالإضافة



طلبة مدرسة سعيد بن العاص

«البنك الوطني»: محمد إبراهيم يفوز براتب لمدة سنة



خالد العثمان يسلّم الفائز جائزته

فاز محمد محمد إبراهيم محمد براتب لمدة سنة في السحب السامع والأخضر لحملة بنك الكويت الوطني الجديدة «حول راتبك واحصل على فرصة شهرياً لربح راتب لمدة سنة» للخصصة لمكافحة العملاء الجدد الذين يقومون بتحويل راتبهم إلى البنك الوطني.

وأعرب الفائز عن شكره للبنك الوطني والعروض الجذبة التي يقدمها والجوائز القيمة التي تخصصها لعملائه، منوهاً بإمكانة البنك المميزة وخدماته الفريدة التي جعلت منه الخيار الأول للعملاء والحائز على لقبهم

وقد فاز سبعة من عملاء البنك الوطني الجديد في إطار هذه الحملة التي استمرت سبعة أشهر، وذلك بعد أن قاموا بتحويل راتبهم إلى البنك الوطني مما حولهم الدخل في سحب شهري للفوز براتب لمدة عام كامل.

وقد أطلق البنك الوطني هذه الحملة لمكافحة عملائه الجدد حيث

اليوم بتعزيز موقعه وقيادته في السوق المصرفية، واستطاع أن يتركس نفسه كأحد أكثر البنوك أمناً في العالم وأفضلها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال مكانته المالية والجاذبة وخدماته المصرفية التي تسعى لتلبية متطلبات العملاء بسهولة ومرونة.

اتاحت لهم فرصة الدخول بصورة آمنة في السحوبات الشهرية السبعة التي جرت خلال الفترة الممتدة بين يونيو وديسمبر. ويحرص البنك الوطني من خلال الحملات الفنية والحصرية التي يقدمها لمكافحة عملائه وتوفير أرقى الخدمات المصرفية لهم، هذا ويستمر البنك الوطني

«التجاري»: «جائزة صندوق فيزا

العملاق» خلال مهرجان دبي



شعار التجاري

بواسطة بطاقة فيزا التجاري بقيمة 200 درهم إماراتي أو أكثر للاشتراك والفوز بأحد الجوائز القيمة، علاوة على ذلك، يستطيع العملاء المشاركة عبر الإنترنت من خلال الفيسبوك وتويتر واسترجام للفوز بأحد الجوائز اليومية عند زيارة دبي مول.

وأبرز أيضاً عملية شراء تمت

أعلن البنك التجاري الكويتي عن مشاركته شركة فيزا أحد الشركات العالمية المتخصصة في حلول الدفع الإلكترونية لتقديم فرصة سوق مميزة وممتعة لأصحاب بطاقات فيزا الصادرة عن البنك التجاري خلال مهرجان دبي للشوق، حيث يستطيع العملاء الفوز بالجائزة الكبرى في حملة «أربح جائزة صندوق فيزا العملاق». هذا بالإضافة إلى الإمكانة المتاحة لأصحاب بطاقات فيزا التجاري للمشاركة في مسابقات الجوائز اليومية التي سوف يتم تنظيمها في دبي مول.

وقال البنك: وسوف يستمر هذا العرض الترويجي لخاصة بطاقات فيزا التجاري خلال فترة مهرجان دبي للشوق المقام خلال الفترة من 3 يناير حتى 3 فبراير 2013، حيث سيتم تسجيل عملاء التجاري بصورة تلقائية للدخول في السحب الخاص

بالجائزة الكبرى لصندوق فيزا العملاق وذلك في كل مرة يقوم فيها العميل بإجراء عملية شراء باستخدام بطاقة فيزا في أي مكان بؤولة الإمارات خلال مهرجان دبي للشوق، كما يمكنهم المشاركة في مسابقات الجوائز اليومية عند زيارة دبي مول وإبراز إيصال عملية شراء تمت

بالجائزة الكبرى لصندوق فيزا العملاق وذلك في كل مرة يقوم فيها العميل بإجراء عملية شراء باستخدام بطاقة فيزا في أي مكان بؤولة الإمارات خلال مهرجان دبي للشوق، كما يمكنهم المشاركة في مسابقات الجوائز اليومية عند زيارة دبي مول وإبراز إيصال عملية شراء تمت

الاستخدام للبطاقات والإقبال على اقتنائها. ويؤكد التجارب المشجع مع حملات «بيتك» التسويقية في مجال البطاقات الائتمانية، نجاحه في تقديم المنتجات والخدمات المتكاملة التي تلبي احتياجات وتطلعات العملاء من مختلف الشرائح، كما يكشف هذا التجارب عن الوعي المرتفع للعملاء كما يبدو من حجم استخدام البطاقات في الداخل والخارج.

وبعكس هذا النجاح للحملات التسويقية على الأمد الذي يرمي «بيتك» إلى تحقيقها وفي مقدمتها خلق حالة من الرواج في السوق وتنشيط مبيعات التجار، وفي الوقت ذاته تعميم ثقافة استخدام البطاقات بدلاً عن النقود.

ويؤكد «بيتك» سعيه الدؤوب لتوفير أفضل الخدمات والعروض لعملائه، بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية للصير للبطاقات الائتمانية، وبالتنسيق مع التجار والمحلات التجارية ومراكز الشوق داخل وخارج الكويت.

وحملة «سافر.. تسوق.. استمتع» مع عملاء البنك، ومنحت عملاء البنك الفرصة لربح قيمة مشترياتهم حتى 7,500 دولار أسبوعياً مقابل كل 10 دقائق بتفقيها العميل باستخدام بطاقات «فيزا بيتك» الائتمانية أو مسبقة الدفع داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال استخدام بطاقات السحب الألي «الخصم المباشر» خارج الكويت فقط.

مع توجهات المصرفية العالمية. وشهدت الحملات التسويقية التي أطلقها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات الائتمانية، تجاوباً كبيراً في ظل المزايا الحصرية العديدة التي قدمتها هذه الحملات والتي تضاف إلى مزايا بطاقات «بيتك» الائتمانية، وبدأ هذا التجاوب في حجم استخدام البطاقات داخل وخارج الكويت،

ستاندرد أند بورز: توقعات بزيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تمويل المشاريع في الخليج تشمل تنفيذ اتفاقية 3، التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على تسريع تمويل المشاريع طويلة الأجل، وكذلك انخفاض الشراكات المؤسسات المالية الأوروبية في الإفراض طويل الأجل في المنطقة. وأضافت «ستندرد أند بورز» رأياً للمال، وربما الصناعات سيستمر الطلب عليها بشكل متزايد لسد الفجوة التي خلفها تناقص دور البنوك في المنطقة.

الغلبية المقيمة، ويتضح ذلك من استقرار التوقعات للتصنيفات السيادية لستة من 7 تصنيفات سيادية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأن النمو الاقتصادي، والتمويل العام، والموازنات العامة الخارجية في كثير من دول المجلس ستواصل الاستفادة الكبيرة من الموارد الهيدروكربونية.

وأشارت الوكالة إلى أن التحديات التخفيفية التي تؤثر على سوق

الطاقة والماء. وأقادت «تصنيفات دول مجلس التعاون السيادية مستقرة هذا العام بعد الربيع العربي والتي كانت عالية مقارنة بالدول العالمية» وهي عند AA وBBB، وظلت مستقرة بعد أن أدى الربيع العربي إلى تغييرات كبيرة في دول منطقة الشرق الأوسط في العام 2011». وأضافت: نتوقع أن تبقى هذه التصنيفات مرنة على مدى السنوات

أقادت وكالة الخدمات المالية العالمية ستاندرد أند بورز Standard أن حكومات مجلس التعاون الخليجي قد تزيد النظر إلى القطاع الخاص للمساعدة في اتخاذ عبء تحويل هذه المشاريع بعيداً عن القطاع العام، ولذلك فإننا نتوقع أن نرى زيادة استخدام شراكة القطاعين العام والخاص في قطاعات مثل النقل والعقارات وخاصة المشاريع الاجتماعية». بدلاً عن الخدمات التقليدية مثل